

Distr.: General  
19 May 2020  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة 15 أيار/مايو 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة  
للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه البيان الوطني للولايات المتحدة المقدم ردا على الإحاطة التي قدمها في  
29 نيسان/أبريل 2020 رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) (انظر المرفق).  
وترجو الولايات المتحدة تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

ممثلة الولايات المتحدة

لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 15 أيار/مايو 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة  
البيان الوطني للولايات المتحدة الأمريكية المقدم ردا على الإحاطة التي قدمها رئيس لجنة  
مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004)

تعرب الولايات المتحدة عن شكرها لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) على الإحاطة التي قدمها وعلى روح القيادة التي يبديها باستمرار على رأس اللجنة. ونحن ممتنون بصفة خاصة للجهود التي يبذلها هو وفريق الخبراء التابع للجنة لكفالة استمرار عمل اللجنة على الرغم من القيود التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، بما في ذلك وصولها إلى يد الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول، لا يزال يشكل تهديدا خطيرا جدا، ويجب أن تتواصل الجهود التي نبذلها من أجل التصدي له على الدوام.

وإننا نشيد بتعاون الرئيس مع مكتب شؤون نزع السلاح وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. فقد أسهمت هذه الجهود المشتركة الحازمة المبذولة لدعم التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004) إسهاما كبيرا في التقدم المحرز على مستوى الدول منذ إجراء الاستعراض الشامل الأخير في عام 2016.

وإننا نتطلع إلى الانتهاء من الاستعراض الشامل المقبل بحلول نيسان/أبريل 2021، تود الولايات المتحدة أن تثني على جهود الرئيس الرامية إلى تحسين إبلاغ الدول بشأن القرار 1540. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة الوقوف في إحاطته وفي بيانات أخرى على الكم الكبير من التقارير المتعلقة بمشاركة اللجنة في الأنشطة الإقليمية التي تركز على تنفيذ القرار 1540. وتتيح التفاصيل المقدمة بهذا المستوى للدول الأخرى أن تفهم على نحو أفضل كيف يمكن الاستفادة من المعلومات المستمدة من تلك الأنشطة في تشكيل أهدافها الخاصة بها فيما يتعلق بتنفيذ القرار. ويمكن أن يساعد هذا الإبلاغ المكثف الدول على تحديد الموارد المتاحة المتصلة بالمساعدة، وبالتالي جعل طلبات المساعدة التي تقدمها مركزية بشكل أفضل. وذلك ما يمكن بدوره اللجنة من تحديد مقامي المساعدة المناسبين على نحو أكثر فعالية.

ونرحب بتشديد الرئيس على تزايد حجم قائمة جهات الاتصال الوطنية بشأن القرار 1540 (2004). فجهات الاتصال تعزز أشكال تواصل الدول مع اللجنة، وترتقي، كما لاحظ الرئيس في إحاطته، بفعالية التنسيق الداخلي بين الوكالات على صعيد الدول في تنفيذها للقرار 1540 (2004). وستمثل جهات الاتصال هذه، حينما يكتمل إرساؤها تماما، موردا هاما لأغراض تنفيذ القرار لا يزال حتى الآن غير مستغل إلى حد كبير. ومن أجل الارتقاء بشبكة جهات الاتصال وتعزيزها، انضمت الولايات المتحدة إلى جهات مانحة أخرى، بما فيها الجهات المساهمة إلى جانبها في الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي التابع لمكتب شؤون نزع السلاح، لتقديم الدعم للمكتب في وضع وحدة تعليمية بشأن القرار 1540 (2004) تستهدف تحسين فهم الدول للقرار وتنفيذه بفعالية. ونعتقد أن هذه الوحدة يمكن أن تفيد بشكل خاص جهات الاتصال الوطنية. ونشجع جميع الدول الأعضاء على استخدام هذه الوحدة وغيرها من وحدات التدريب المتاحة من خلال المكتب في أنشطة التوعية التي تضطلع بها فيما يتعلق بالقرار 1540.

وكما ذكرنا في العام الماضي، نحث زملائنا أعضاء المجلس على التأقلم مع التهديدات المتغيرة الماثلة في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل التي تقع ضمن نطاق القرار 1540 (2004). وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن نحرص على أن تكون جميع الدول محيطة بالتكنولوجيات الناشئة، مثل الطائرات المسييرة من دون طيار، التي يمكن استخدامها كوسيلة لإيصال أسلحة الدمار الشامل. وتعتبر البيولوجيا التركيبية مثالا آخر عن مثل تلك التكنولوجيات التي هي بالفعل في صدد إعادة تحديد النهج الذي يتبعه علماء الحياة في أبحاثهم. ونحن نلمس ذلك الآن بأشد الوضوح في الجهود الرامية إلى تطوير لقاح لكوفيد-19.

وقد طلبت الولايات المتحدة إلى مكتب شؤون نزع السلاح أن يعمل مع المجتمع المدني من أجل بلورة فهم أفضل لكيفية تواصل الحكومات مع الجهات ذات الصلة التابعة لها من أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن تلك التكنولوجيات الناشئة. وبدونا الأمل في أن تعزز هذه العملية فهما مشتركا لأفضل الممارسات التي يمكن إحاطة اللجنة علما بها قبل الانتهاء من الاستعراض الشامل. وعلى هذا المنوال، تعرب الولايات المتحدة عن امتنان خاص للرئيس لما يبذله من جهود لكفالة استمرار تمسك اللجنة بعملية فيسبادن، ولتعاونه الوثيق مع ألمانيا في هذا الصدد. وتضطلع عملية فيسبادن بعمل أساسي يتمثل في مساعدة الحكومات على تحديد مواطن الضعف إزاء أسلحة الدمار الشامل المتصلة بالقرار 1540 وفهمها ومعالجتها على وجه أفضل، لا سيما من حيث صلتها بالتكنولوجيات والمواد ذات الاستخدام المزدوج، على مستوى القطاعات الصناعية وغيرها من القطاعات غير الحكومية ذات الصلة. وذلك ما يعتبر جهدا تكميليا هاما في دعم التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004).

ولضمان استمرار هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الدولية في تعزيز التنفيذ الفعال للقرار 1540 (2004)، تود الولايات المتحدة تشجيع الدول على مواصلة الإسهام في الصندوق الاستئماني لأنشطة نزع السلاح على الصعيدين العالمي والإقليمي. وقد طلبت الولايات المتحدة، إلى جانب شركائنا، من مكتب شؤون نزع السلاح مواصلة تطوير شبكة جهات التنسيق الإقليمية بشأن القرار 1540 (2004). ذلك أن تلك الجهات يمكن أن تؤدي، كما رأينا مثلا مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، دورا حيويا في إنكاء الوعي بالقرار لدى الدول المهتمة، ولا سيما في تبادل الدروس المستفادة على الصعيد العالمي بشأن المساعدة المتاحة في مجال تنفيذ القرار.

وأخيرا، تحث الولايات المتحدة مجلس الأمن، وهي تلاحظ ما ذكر به الرئيس من أن "التنفيذ الكامل والفعال [للقرار 1540 (2004)] مهمة طويلة الأجل"، على كفالة تمكين اللجنة من الولاية والموارد اللازمة لمواصلة توظيف واستبقاء أكثر المرشحين كفاءة لدعم فريق الخبراء التابع لها. والولاية الفريدة والشاملة المسندة إلى اللجنة والمتمثلة في التصدي لمخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل تعني أن الرهانات هي من الأهمية بمكان بحيث لا مجال للقيام بغير ذلك. ولا تزال إمكانية حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل من قبل الإرهابيين أو الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول أحد أخطر التهديدات المحدقة بالسلام والأمن الدوليين. وقرار مجلس الأمن 1540 (2004) هو أحد التدابير الدولية الموثوقة القليلة القائمة للتصدي لتلك التهديدات. ويقع علينا التزام بكفالة انضمام القرار وتنفيذه بأكبر قدر ممكن من القوة والفعالية.